

## Highlights on the law regulating the use of cash in some transactions in Qatar: An analytical study

---

Eman Naboush  
College of Law/ University of Qatar  
enaboush@qu.edu.qa

---

### **Article information**

#### **Article history**

Received 12 May, 2023  
Revisit 28 July, 2023  
Accepted 2 August, 2023  
Available online 1 March, 2024

#### **Keywords:**

- Alternative payment methods  
- Cash limitation  
- the Banking system  
- Qatar Mobile Payment (QMP)  
- Money Laundering prevention

#### **Correspondence:**

Eman Naboush  
enaboush@qu.edu.qa

### **Abstract**

This study delves into Qatar's legislation concerning the prohibition of cash payments in transactions exceeding fifty thousand riyals, advocating for alternative payment methods. Despite recent legislative attention, the law grapples with loopholes and ambiguity, prompting a critical examination in this research. Employing a descriptive and analytical approach, the study is structured into two sections: the first scrutinizes the rules of the cash ban and delineates transactions subject to it, while the second analyzes alternative payment methods.

Notably, the research reveals that the legislator's attempt to confine the cash ban to specific transactions lacks success, as the justifications for the ban extend beyond particular scenarios. Ambiguity further surfaces in some transactions subjected to the ban, leading to the recommendation for a comprehensive amendment that removes limitations on banned transactions. Additionally, the research suggests that cash alternatives need not be solely linked to banks; instead, they should be authorized by the Central Bank and legitimately circulated within the country.

---

Doi: 10.33899/arlj.2023.140310.1256

© Authors, 2024, College of Law, University of Mosul This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>).

## أضواء على قانون تنظيم استخدام النقد في بعض المعاملات في قطر -دراسة تحليلية-

إيمان نابوش

كلية القانون / جامعة قطر

### الاستخلاص

يتناول البحث موضوع حظر استخدام الدفع النقدي في بعض المعاملات المالية التي تتجاوز قيمتها خمسين ألف ريال واستبداله بوسائل دفع بديلة في ظل القانون القطري، ونظراً لحدائثة تعامل المشرع مع هذا الموضوع فقد اعترى القانون بعض الثغرات والغموض لذلك يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة نقدية لهذا القانون وفق منهجية وصفية وتحليلية. وتم تقسيم البحث إلى مبحثين تناول الأول دراسة قواعد الحظر النقدي وبيان المعاملات التي تخضع لهذا الحظر، وتناول المبحث الثاني تحليلاً لوسائل الدفع البديلة. ومن النتائج والتوصيات التي خلص إليها البحث أن المشرع لم يكن موفقاً في حصر حظر استخدام النقد في معاملات معينة دون غيرها بالرغم من أن مسوغات الحظر لا تنحصر في معاملات معينة، وكذلك اعترى الغموض بعض المعاملات التي اخضعها المشرع للحظر، وأوصى البحث بتعديل القانون ليشمل الحظر المعاملات كافة دون تحديد وألا يتم تقييد بدائل النقد بتلك المرتبطة بالمصرف في حال كانت معتمدة من قبل المصرف المركزي ومداوله بشكل مشروع في الدولة.

### معلومات البحث

#### تاريخ المادة

الأسلام ١٢ أيار، ٢٠٢٣

التعديلات ٢٨ تموز، ٢٠٢٣

القبول ٢ آب، ٢٠٢٣

#### الكلمات المفتاحية

- حظر استخدام النقد
- وسائل الدفع البديلة
- النظام المصرفي
- نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال
- مكافحة غسل الأموال

## إتقدمة

شهدت العديد من الدول في السنوات الأخيرة تحولاً ملحوظاً في الوسائل المستخدمة للدفع في المعاملات المالية واتجهت نحو تشجيع استخدام وسائل الدفع الرقمية في المعاملات التجارية والمالية بدلا من استخدام النقد. ويشجع البنك الدولي الدول ويساعدها على اعتماد الوسائل الحديثة للدفع من خلال (agenda` Fintech) والتي تركز على تشجيع الدول النامية لزيادة الاعتماد على العملات الرقمية المصدرة من قبل المصرف المركزي (central bank digital currencies) ورموز الاستجابة السريعة (Quick Response (QR) codes) وغيرها من وسائل الدفع الرقمية<sup>١</sup>. وذلك بالرغم من أنه وفقاً لبعض الإحصائيات مازال الدفع النقدي الوسيلة الأكثر شيوعاً والمفضلة لدى المتعاملين في دول عدة ومنها الاقتصادات الكبرى مثل أوربا<sup>٢</sup> والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ذلك متعلق بالدفعات المالية الصغيرة وبقطاعات معينة<sup>٣</sup>. ويعد من

(١) والمقصود بها تكنولوجيا المال (financial technology) وتتطور بسرعة مما ينعكس على الاقتصاد وعالم المال. لتفاصيل أكثر عن هذا المبدأ، راجع صندوق النقد الدولي في الرابط التالي:

<https://www.imf.org/~media/Files/Publications/PP/2018/pp101118->

[bali-fintech-agenda-standalone.ashx?la=en](https://www.imf.org/~media/Files/Publications/PP/2018/pp101118-) أخر وصول ٢٣/٠٣/٢٠٢٣.

(2) <https://www.worldbank.org/en/topic/paymentsystemsremittances> (أخر وصول ١٦/٠٣/٢٠٢٣)

(٣) ففي دراسة إحصائية أجريت في هنغاريا خلصت إلى أن الدفع النقدي مازال هو المفضل لدى نسبة كبيرة من الأفراد وخاصة لذوي الدخل المحدود والمستوى التعليمي المنخفض؛ ويعود ذلك لعدة أسباب منها سرعة الدفع النقدي والسيطرة الأكبر على المدفوعات وبالطبع العادات لدى الأفراد.

Tamás Végsó – Ágnes Belházyiné Illés, Anikó Bódi-Schubert, | “Cash Or Card- An Explorative Analysis of Consumers” |, |Volume (2018), |Issue (4)|, |Payment Behaviour in Hungary, Public Finance Quarterly, p. 448.

(4) Friedrich Schneider, Restricting or Abolishing Cash: An Effective Instrument for Fighting the Shadow Economy, Crime and Terrorism, A conference paper | (International Cash Conference 2017 - War on Cash: Is there a Future for Cash? 25 – 27 April 2017, Island of Mainau, Germany, this source is available at:=

عوامل نجاح استبدال الدفع النقدي بوسائل الدفع المصرفية مدى انتشار امتلاك حساب مصرفي بين الأفراد<sup>١</sup>. وكذلك فإن التطور التكنولوجي وانتشار الاقتصاد الرقمي يعدان عاملين ضروريين لدعم التحول من الدفع النقدي إلى وسائل الدفع الإلكترونية أو الرقمية.

إن أهداف الدول في تحسين الأمن والشفافية والنزاهة والحد من الاحتيايل وغسيل الأموال كان أحد العوامل التي دفعت بعض الدول التدخل من أجل تنظيم استخدام النقد في المعاملات المالية. وتختلف قواعد تنظيم النقد من دولة إلى أخرى فقد تتضمن حظراً كاملاً لاستخدام النقد كوسيلة دفع في بعض المعاملات المالية وبعضها يضع ضوابط معينة مثل تحديد الحد الأقصى للمبالغ التي يسمح باستخدامها في التعاملات المالية أو من خلال فرض رسوم إضافية على المعاملات التي تستخدم الدفع النقدي أو تحديد شروط ومتطلبات يجب توفرها في المعاملات النقدية بهدف التحقق من شخصية المتعاملين مثل تقديم الهوية الشخصية وغيرها من الشروط للتأكد من مصدر المال المستخدم في المعاملات النقدية. ففي إعلان الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧ تم طرح خطة للمناقشة العامة بخصوص وضع قيود على استخدام النقد بهدف مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

[<https://www.econstor.eu/handle/10419/162914>] (last accessed 05/03/2023).

(١) فعلى سبيل المثال لا يمتلك كثير من الأفراد في الدول العربية عامة حسابات مصرفية ويكون اعتمادهم على الدفع النقدي فمثلاً في مصر ٦٧% من الأفراد لا يملكون حسابات مصرفية. لمزيد من المعلومات حول هذه الدراسة، انظر:

Karim Alaaeldin Ahmed Fouad & Alaa Tarek Erakat, | “Assessing resistance to accept electronic wallets in Egypt”, | Volume (5), | Issue (18) | 2021 | Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, | pp 204 – 224, p 205.(DOI:<https://doi.org/10.26389/AJSRP.R150421>)

ويعد العالم العربي الأقل بين الدول عالمياً في امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع

Abderrahim Leila & Beldjilali Fatih, “The reality of financial inclusion in the Arab countries and the role of financial technology in promoting it -country experiences” | Vol( 07), /n°01 |2022| Journal of Research in Finance and Accounting, | pp 602-614), p 606.

وغسيل الأموال وذلك بهدف إدارة أفضل للسياسات الضريبية<sup>١</sup> ولكن المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٨ رفضت انفاذ المقترح على نطاق الاتحاد مما دفع دول الاتحاد الأوربي إلى ايجاد قيود منفردة على الدفع النقدي خاصة بكل منها حيث نجد أن (١٧) دولة من دول الاتحاد تطبق قيود معينة على الدفع النقدي<sup>٢</sup>. فعلى سبيل المثال جمهورية سلوفاكيا قيدت استخدام النقد في المعاملات المالية لمكافحة التهرب الضريبي حيث أصدرت قانون في عام ٢٠١٢ وبدأ سريانه يناير ٢٠١٣ حظرت بموجبه الدفع النقدي للمعاملات التي تتجاوز مبلغ ٥٠٠٠ يورو وفي حال كانت المعاملات بين أشخاص طبيعيين يصبح المبلغ (١٥) ألف يورو مع وجود قائمة من الاستثناءات نص عليها القانون مثل حالة الحرب والحالات الطارئة وغيرها ومخالفة هذه القواعد تعد جريمة يعاقب عليها بالغرامة التي لا تتجاوز مبلغ ١٠ آلاف يورو للأشخاص الطبيعيين ومبلغ (١٥٠) ألف يورو للأشخاص الاعتباريين<sup>٣</sup>. مع

(١) وكانت هناك بالمقابل مجموعة من العوامل المتعلقة بحقوق الانسان تعارض القيود على استخدام النقد حيث أظهرت الاحصائيات في بعض الدول الأوربية التي فرضت قيود على النقد أن ذلك لم يخفض من الجرائم بل بالعكس ساهم في زيادة انتشار اقتصاد الظل والفساد والتهرب الضريبي حيث لجأ المجرمون في هذه الدول إلى وسائل دفع أكثر تعقيدا والتي شكلت بدورها صعوبة في السيطرة عليها.

Nikos Passas, |"Report on the debate regarding EU cash payment limitations" |Vol. 25 |No. 1 | 2018| (Journal of Financial Crime | pp. 5-27. <https://doi.org/10.1108/JFC-06-2017-0058>.

(٢) ففي أستراليا عام ٢٠٠٠ تم رفض مقترح قانون لتقييد الدفع النقدي للمعاملات التي تجاوز مبلغ ١٠.٠٠٠ دولار استرالي لما يشكله من قيود على الأشخاص في الدفع ومن أجل حماية الخصوصية المالية للأفراد.

<https://cashessentials.org/the-european-commission-is-considering-cash-payment-limitations-again/>

(آخر وصول ٢٠٢٣/٠٣/١٦)

(3) Act No 394/2012 on restrictions on cash payments, (<https://www.mfsr.sk/en/finance/financial-market/restrictions-on-cash-payments/#:~:text=394%2F2012%20Coll.,excess%20of%20EUR%205%20000>). (آخر وصول ٢٠٢٣/٠٣/١٥)

العلم أن مخالفة الحظر النقدي المفروض في هذه الحالات لا يؤثر على مشروعية المعاملات التي تمت من خلالها حيث تبقى مشروعة وملزمة<sup>١</sup>.

وفي مصر صدر في عام ٢٠١٩ قانون الدفع غير النقدي<sup>٢</sup> والذي فرض هذه الوسيلة في حالات معينة وبخصوص جهات حددها بحيث ألزم هيئات الدولة بوسائل الدفع غير النقدي كما شمل الالتزام الهيئات الاعتبارية الخاصة باستخدام وسائل الدفع غير النقدي فيما يتعلق باستحقاقات العاملين والتأمينات الاجتماعية وغيرها إذا تجاوز عدد العاملين (٢٥) أو تجاوز إجمالي قيمة اجورهم الشهرية مبلغ مائة ألف جنيه مصري<sup>٣</sup>. والملاحظ أن هذا القانون لم يحدد حداً أقصى واحداً للمعاملات جميعها، وإنما تراوح الحد الأقصى ما بين جنيه واحد ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مصري<sup>٤</sup>.

وفي هذا الصدد أصدرت دولة قطر قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ من أجل تنظيم استخدام النقد في المعاملات (قانون تنظيم النقد) وتلاه إصدار لائحة بتحديد أنواع المعاملات التي يُحظر استخدام النقد فيها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٢. سيقوم البحث بتقديم دراسة تحليلية نقدية لأحكام هذا القانون.

### أهمية البحث:

إن التطور الذي تشهده دولة قطر في العقد الأخير دفع المشرع إلى إصدار مجموعة من التشريعات لمواكبة التطورات العالمية، ومن ذلك تنظيم المشرع القطري استخدام الدفع

(1) Daniel Futej & Cyril Hric, | “New cash payment rules in the Slovak Republic” [2013] International Financial Law Review |p 91.

(٢) قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ والذي نشر في (العدد ١٥ مكرر (ب) من الجريدة الرسمية في ١٦ ابريل ٢٠١٩) الصفحات ٣-٨. (مصر)

(٣) المادة ٢ من اللائحة التنفيذية قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ والصادرة عن رئيس مجلس الوزراء (نشرت في الجريدة الرسمية في العدد (٣٦) مكرر (ز) ٧ سبتمبر ٢٠٢٠) الصفحات ٢٩-٣٦.

(٤) لتفاصيل أوسع بخصوص هذا الحد راجع اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠١٩/١٨ (مصر).

النقدي في عدد من المعاملات وتأتي أهمية هذا البحث من خلال تحليل القواعد التي تبناها هذا القانون بغرض شرحها بداية وبيان الثغرات التي قد تعترضها وذلك بهدف مساعدة المشرع على تفاديها، من أجل الوصول لتطبيق أمثل لهذا القانون.

### إشكالية البحث

ماهي الثغرات والنقاط التي يعترضها الغموض سواء في المضمون أو في الصياغة في مواد القانون القطري لحظر النقد وفي قرار مجلس الوزراء المتعلق به، ويتفرع من هذه الإشكالية الأساسية مجموعة اشكاليات وأهمها:

- لماذا تم حظر الدفع النقدي في معاملات معينة دون معاملات أخرى؟
- هل كان المشرع موفقاً في تحديد الجهات المختصة بتطبيق الحظر النقدي؟
- هل كان المشرع موفقاً بتحديد الوسائل البديلة للدفع النقدي أم هل أنها تحتاج للتوسع فيها؟

### أهداف البحث

يهدف البحث إلى تقديم دراسة نقدية تحليلية لقانون تنظيم النقد القطري وبيان القواعد التي أقرها القانون لحظر عمليات الدفع النقدي في معاملات معينة واستبدالها بوسائل دفع بديلة حيث سيقوم البحث ببيان قواعد هذا الحظر وبيان الوسائل البديلة التي تبناها القانون وبيان مدى شمولها للوسائل المنتشرة عالمياً. كما يهدف البحث إلى بيان نواحي القصور في هذا القانون بهدف لفت نظر المشرع القطري إليها من أجل السعي لتغطيتها وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا القانون.

### منهجية البحث

سيتبع البحث منهجية وصفية ومنهجية تحليلية ونقدية لنصوص القانون المتعلق بتنظيم استخدام النقد وذلك بشرح هذه النصوص وتقديم دراسة متعمقة لها ومن ثم اقتراح بعض الحلول لتلافي السهو والغموض التي اعترضتها.

**خطة البحث:**

وسيتم تقسيم البحث إلى مبحثين أساسيين وعدة مطالب كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم حظر الدفع النقدي في المعاملات التي تتجاوز قيمتها (٥٠) ألف ريال قطري.

المطلب الأول: مبررات ونطاق الحظر النقدي وفقاً للقانون ٢٠٢٢/٤.

المطلب الثاني: الجهة المختصة بالرقابة على الالتزام بالحظر النقدي والجزاء المترتب على مخالفته الحظر.

المطلب الثالث: القواعد المتعلقة بالاحتفاظ بالفاتورة.

المبحث الثاني: استبدال الدفع النقدي بوسائل دفع بديلة.

المطلب الأول: تعريف النقد وفقاً للقانون القطري.

المطلب الثاني: وسائل الدفع البديلة.

المطلب الثالث: فوائد التحول من الدفع النقدي إلى وسائل الدفع الرقمية البديلة والعوامل التي تساهم في نجاحه.

**المبحث الأول****مفهوم حظر الدفع النقدي في المعاملات التي تتجاوز قيمتها ٥٠****ألف ريال قطري**

انتهج القانون القطري منهجاً مقيداً لاستخدام الدفع النقدي وذلك بتحديد الحد الأقصى للمعاملات التي يمكن استخدام النقد فيها ومنع هذه الوسيلة للدفع فيما يتجاوز هذا المبلغ ونجد أن القانون القطري حظر في المادة الثانية من قانون تنظيم النقد استخدام



النقد في المعاملات التي تتجاوز قيمتها مبلغ ٥٠.٠٠٠ ريال قطري ولكنه حصر هذا الحظر في معاملات محددة وأعطى مجلس الوزراء صلاحية تحديد هذه المعاملات وصلاحية تعديل النصاب المحدد بمبلغ ٥٠.٠٠٠.

وفي هذا الصدد تطرح عدة تساؤلات أهمها ما الأسباب التي دفعت المشرع لتبني هذا الحظر؟ وما نوعية المعاملات التي يطبق فيها هذا الحظر؟ ومن الجهة المخولة بالرقابة على التقيد بهذا الحظر؟ وأخيراً ما الجزاء الذي يترتب على من يخالف الحظر؟ والتي سيتم تناولها في هذا المبحث.

## المطلب الأول

### مبررات ونطاق الحظر النقدي وفقاً للقانون ٤/٢٢/٢٠٢٢

سنتناول في هذا المطلب الأسباب التي دعت بالمشرع القطري لإصدار القانون ٢٠٢٢/٤ وبياناً للمعاملات التي ينطبق عليها هذا القانون.

## الفرع الأول

### مسوغات الحظر النقدي في القانون ٤/٢٢/٢٠٢٢

إن من أهم العوامل التي دعت المشرع القطري إلى إصدار قانون تنظيم النقد هي الحد من استخدام النقد وتجنب المخاطر التي قد تنجم عن التعامل النقدي في بعض المعاملات،<sup>١</sup> حيث إنه من مساوئ استخدام الدفع النقدي صعوبة تعقب المعاملات التي يستخدم فيها مما يجعله الوسيلة المفضلة في المعاملات غير القانونية للاحتفاظ بسريتهم

(١) وفقاً لما أورده مجلس الوزراء القطري في اجتماعه في ١٥ يونيو ٢٠٢٢ حيث وافق على مشروع القانون وأحاله إلى مجلس الشورى.

<https://www.qna.org.qa/ar-QA/News%20Area/News/2022-06/15/0077-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1>  
آخر وصول ٢٠٢٢/٣/١٣).

وبالتالي تهربهم من أية مسؤوليات قد تنتج عن ذلك، وفي دراسة أجراها بعض الباحثين حول استبدال الدفع النقدي بالتداول الإلكتروني خلصت إلى أن من أهم المسوغات التي تدعم استبدال النقد بوسائل الدفع الرقمية هي التصدي للفساد وتحقيق الشفافية، وكذلك الحد من دفع الرشاوى مما يساهم في التقليل قدر الإمكان من التلاعب والانحراف داخل مؤسسات الدولة،<sup>١</sup> فبالنسبة لمكافحة التهرب الضريبي ووفقاً لهذه الدراسة أكدت وجود علاقة "ارتباطية طردية موجبة متوسطة بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ومكافحة التهرب الضريبي" حيث أن وسائل الدفع الرقمية تشجع الملتزمين بدفع الضرائب على دفع الضرائب مما ينعكس إيجاباً على ارتفاع إيرادات الدولة.<sup>٢</sup>

فالتهرب الضريبي يغذي الاقتصاد الموازي ويفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتلة النقدية كما أنه يضر بالمكلفين الذين يتحملون عملياً العبء الضريبي مما يتسبب في الاخلال بقاعدة التوزيع العادل للدخول، بينما تطبيق نظام الدفع الإلكتروني يساهم في تعزيز عملية النمو وزيادة موارد الدولة من خلال الحد من التهرب الضريبي،<sup>٣</sup> كذلك وبسبب صعوبة التأكد من مصدر المال النقدي فإن من أهداف الحظر النقدي مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والتصدي للاقتصاد الموازي (اقتصاد الظل - Shadow Economy)،<sup>٤</sup> والحد من عمليات التجارة غير المشروعة المتمثلة في تجارة الأدوية

(١) ناصف جرجس عبد الملك وآخرون، | "استخدام التداول الإلكتروني في المعاملات النقدية كآلية لإحكام الرقابة لتحقيق التنمية المستدامة" | المجلد التاسع والأربعون | العدد الأول | جزء ٧ | ٢٠٢٠ | مجلة العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس، ص ٢٧٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٣) كنزة سعدون، | "أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر" | ٢٠١٧ | كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر | ص ١٤.

(٤) من الانعكاسات السلبية لاقتصاد الظل أنه يساهم في تضليل البيانات الحكومية وفي التهرب الضريبي مما يؤدي إلى انعدام العدالة الاجتماعية. للمزيد راجع ناصف جرجس عبد الملك وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

والسلاح<sup>١</sup> وغيرها من أنواع التجارة غير المشروعة، أخيراً ووفقاً لإحصائية بخصوص سلوك المستهلك فإن الاقتصادات التي تعتمد على وسائل الدفع البديلة بدلاً من الدفع النقدي تمتاز بنسب متدنية من الفساد<sup>٢</sup>.

ويلاحظ الارتباط الكبير بين قانون تنظيم النقد وبين مكافحة غسل الأموال والإرهاب حيث إن القانون ٢٠٢٢/٤ قد صدر بعد الاطلاع على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٢٠١٩/٢٠<sup>٣</sup>، ووفقاً لقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب<sup>٤</sup> الذي نبه إلى أن ارتكاز الفرد في معاملاته على الدفع النقدي من دون وجود مصدر معروف لماله يشكل خطراً يجب تداركه من قبل الجهة المرخصة في تصنيف علاقات العمل من خلال إدراج أسس منهجية لديها في المنهج القائم على المخاطر<sup>٥</sup>.

## الفرع الثاني

### نطاق الحظر النقدي: (أعمال تجارية-غير تجارية)

(١) حيث يشكل الفساد عائقاً أمام التنمية المستدامة وذلك لتأثيراته الخطيرة على جوانب المجتمع من تعليم وصحة وغيرها.

(2) Kasuba Sirisha, | “Digital India-cash to cashless economy A Study Of Consumer’s Perception”| Volume (12) | Issue (7) | 2021 | Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry (TOJQI) |pp. 11290 – 11291, p. 11238.

(٣) نشر القانون في العدد ١٩ من الجريدة الرسمية تاريخ النشر 25/09/2019-الصفحة ٦٩-٣.

(٤) قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٠١) لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(5)<https://www.almeezan.qa/ClarificationsNoteDetails.aspx?id=17928&language=ar>. (آخر وصول ٢٠٢٣/٣/١٣)

لم يحدد قانون تنظيم النقد القطري المعاملات التي يحظر فيها استخدام النقد في المعاملات التي تتجاوز مبلغ ٥٠.٠٠٠ وترك سلطة تحديدها لمجلس الوزراء الذي بدوره أصدر قراره رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٢ بتحديد المعاملات التي يُحظر استخدام النقد فيها (القرار ٢٠٢٢/١٠)، ونرى أن الأعمال التي عددها القرار لا تقتصر على المعاملات التجارية وتمتد لتشمل المعاملات المدنية، وتأكيداً لذلك سمي القانون بقانون تنظيم النقد في "المعاملات" دون تحديد لطبيعة هذه المعاملات.

لقد حددت المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء خمسة أنواع من المعاملات التي يطبق عليها الحظر وفيما يلي بيان تفصيلي لهذه الأعمال، يلاحظ أن المعاملات التي وردت في البند الأول وهو "بيع وشراء وتأجير العقارات وإجراء أية تصرفات عليها" والبند الثاني "بيع وشراء وتأجير المركبات بكافة أنواعها وأرقامها المميزة" تخضع للتسجيل وفق القانون القطري مما يساهم في المساعدة على تطبيق قانون تنظيم النقد حيث سيكون بمقدور إدارة التسجيل العقاري<sup>٢</sup> وإدارة المرور<sup>٣</sup> ممارسة الرقابة على عملية الدفع، مع ملاحظة أن إيجار الأراضي الزراعية<sup>٤</sup> والشقق الفندقية والسياحية وأملاك الدولة العامة

(١) نشر في العدد (٨) من الجريدة الرسمية (تاريخ النشر 04/08/2022) الصفحات ٨٩-٩٠.

(٢) وفقاً للمادتين ١ و٤ من القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤ بنظام التسجيل العقاري والذي تم نشره في العدد السابع من الجريدة الرسمية (تاريخ النشر 01/01/1964) الصفحات من ١٣١٢-١٣١٩. وكذلك القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨ بشأن إيجار العقارات نشر في العدد ٢ في الجريدة الرسمية (تاريخ النشر-19/03/2008) الصفحات ٥-١٧.

(٣) قرار وزير الداخلية رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ والذي تم نشره في العدد السابع في الجريدة الرسمية (تاريخ النشر 27/07/2010) الصفحات ٣-٦٥.

(٤) نظم القانون المدني القطري عقود إيجار الأراضي الزراعية في المواد ٦٣٨-٦٤٧ ولكنه لم يتطلب تسجيل العقد لدى أية جهة رسمية.

والخاصة مستثناة من متطلب التسجيل<sup>١</sup> مما يشكل صعوبة في التأكد من وجود مثل هذه العقود وفي تحديد القيمة الإيجارية لها وعدم خضوعها للتسجيل مما قد يشكل عائقاً في التحقق من التزام الأطراف بخصوصها بأحكام قانون تنظيم النقد.

بالنسبة للبند الثالث تضمن "بيع وشراء وتأجير الوسائط البحرية" دون تعريف الوسائط البحرية ولكن بالرجوع إلى قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ بشأن الوسائط البحرية<sup>٢</sup> فقد عرفها على أنها "كل مركبة عائمة تعمل في الملاحة البحرية أو الرياضة، أو تكون معدة لذلك، وتقل حمولتها عن (٢٠٠) مائتي طن، ولو لم تستهدف تحقيق ربح"<sup>٣</sup>، مما يدفعنا الاستفسار في هذه الحالة هل يمكن اعتماد هذا التعريف من أجل تطبيق قرار مجلس الوزراء وبالتالي عدم تطبيقه على الوسائط التي تزيد حمولتها عن المائتي طن؟ برأينا من غير المنطقي أن تتحرر الوسائط التي يزيد وزنها عن المائتي طن من قواعد حظر النقد وبذلك نقترح أن يتم تعديل قرار مجلس الوزراء<sup>٤</sup> من أجل إدراج تعريف شامل للوسائط البحرية.

من الملاحظ أيضاً أن القانون ٢٠١٦/٨ قد ألزم مالك الوسيطة البحرية بإخطار الإدارة المختصة كتابة في حال نقل ملكيتها أو نقل ملكية جزء منها خلال أسبوع من إجراء التصرف وإقرار عقوبة الغرامة على من يخالف هذا الحكم<sup>٥</sup>، وبذلك نرى أن وجود مثل هذا الإلزام يساهم في تطبيق الحظر المفروض في قانون تنظيم النقد وذلك من خلال الرقابة التي سيقوم بها مكتب تسجيل الوسائط البحرية في ميناء الدوحة والذي تم افتتاحه في يناير ٢٠٢٣<sup>٦</sup>، إلا أنه من الملاحظ عدم وجود إلزام في قانون الوسائط البحرية على تسجيل عقود

---

(١) القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨ بشأن إيجار العقارات وقد تم نشره في العدد الثاني في الجريدة الرسمية (تاريخ النشر 19/03/2008: الموافق ١٢/٠٣/١٤٢٩ هجري) الصفحات ٥-١٧.

(٢) نشر في العدد الثاني من الجريدة الرسمية- تاريخ النشر (19/02/2017) الصفحة ٣.

(٣) المادة ١ من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ بشأن الوسائط البحرية.

(٤) المادتين ١٩ و ٢٣ من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ بشأن الوسائط البحرية.

(٥) علماً أن هناك كذلك مكاتب أخرى لتسجيل الوسائط البحرية في كل من الخور والرويس بالإضافة إلى المكتب الرئيسي في مقر الوزارة.

ايجار هذه الوسائط وكان حرياً بالقانون إلزام الأشخاص بتسجيل عقود الإيجار" لما في ذلك من فوائد عملية تساهم في الرقابة على هذا القطاع وتساهم في حماية حقوق الأطراف، وكذلك فإنها ستساعد بشكل غير مباشر في التحقق من تطبيق قانون تنظيم النقد.

أما البند الرابع فقد نص على تطبيق الحظر على معاملات "بيع وشراء وتأجير المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة والمجوهرات"، كذلك الأمر هنا لم يعرف القرار ما المقصود بهذه المصطلحات، وفيما إذا تم إيراد الأنواع الثلاثة على سبيل الحصر أم على سبيل المثال. برأينا واستناداً لصيغة القرار ولعدم وجود ما يفيد التعداد على سبيل المثال كمصطلح "وغيرها" فإن التعداد ورد على سبيل الحصر، بالرجوع إلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٨ الذي نظم قواعد الرقابة على المعادن الثمينة، نجد أنها عرفت لتشمل الذهب والفضة والبلاتين وتكون على هيئة مشغولات أو سبائك<sup>٢</sup>، كما أصدرت وزارة التجارة والصناعة القطرية دليل التزامات تجار المعادن الثمينة بهدف مكافحة غسيل الأموال وجرائم الارهاب<sup>٣</sup>.

<https://mot.gov.qa/ar/news-events/news/ministry-opens-maritime-vessel-registration-office-doha-port>. آخر وصول للموقع ٢٠٢٣/٠٣/٠٩

(١) نشر في العدد الرابع - الجريدة الرسمية (تاريخ النشر 01/01/1978) الصفحات ١٩٦٣-١٩٧٢.

(٢) المادة (١) من قانون الرقابة على المعادن الثمينة وفحصها ودمغها.

(٣) يمكن الحصول على النسخة الكاملة لهذا الدليل في الرابط التالي

(chrome-

extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.moci.gov.qa/wp-content/uploads/2021/04/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A3%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B1-

ويجب على التجار الاحتفاظ بالسجلات لجميع المعاملات المتعلقة بها لمدة عشر سنوات على الأقل من تاريخ انتهاء المعاملة أو انتهاء علاقة العمل<sup>١</sup>، وفي هذا الخصوص أصدرت إدارة شؤون الشركات في وزارة التجارة والصناعة القطرية تعميماً إلى تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أكدت فيه على التقيد بقانون تنظيم النقد وبينت كيفية سداد قيمة المعاملات وذلك بالخصم من حساب العميل المصرفي بعد التأكد من أن بطاقة الخصم باسمه وضرورة احتفاظ المحال التجارية بالفواتير والمستندات وفقاً لما نص عليه القانون<sup>٢</sup>، ومن المؤكد أن الالتزام بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٨ وبهذا الدليل يساهم في التطبيق الأمثل لقانون تنظيم النقد القطري.

بالنسبة للبند الخامس والأخير يحظر استخدام النقد في معاملات "بيع وشراء وتأجير الإبل والخيول والمواشي والصدور، سواء كانت مفردة أو متعددة" فمن غير الواضح هل ورد هذا التعداد على سبيل الحصر أم على سبيل المثال وهل يشمل الحظر كافة أنواع الحيوانات والطيور أم لا، وكما أسلفنا أعلاه نرى أن التعداد ورد على سبيل الحصر وليس المثال ولو أراد القرار شمول بقية الحيوانات والطيور لأورد ما يفيد ذلك، وبما أن المشرع لم ينص صراحة على اشتغال الحظر على أنواع أخرى من الحيوانات والطيور بالتالي نرى أنها تتحرر من هذا الحظر ويمكن إجراء المعاملات المالية بخصوصها باستخدام الدفع النقدي أو أي وسيلة دفع أخرى، والسؤال الذي يثار هنا هل خص القرار هذه الأنواع من الحيوانات والصدور بسبب غلاء أسعارها وانتشار أعمال المتاجرة بها أم لخصوصية التعامل بها لما له من أهمية بالنسبة للاقتصاد القطري؟

وفي نهاية شرح المعاملات التي أوردها مجلس الوزراء نرى أنه اعترافاً ببعض الغموض وذلك لعدم توضيح الأساس الذي دفعه لاختيار هذه المعاملات دون غيرها بالإضافة إلى أنه غفل عن إيراد تعاريف لهذه المعاملات الخمسة مما سيضطر المعنيين بها إلى اللجوء إلى قوانين عدة<sup>٣</sup> من أجل البحث عن المقصود بكل منها مما قد يسبب نوعاً من

---

%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%  
A9AR2-20201118-.pdf(آخر وصول ٢٠٢٣/٠٣/١١)

(١) البند الثامن من الجزء الأول من دليل التزامات تجار المعادن الثمينة السابق ذكره.

(٢) التعميم رقم (٥) لعام ٢٠٢٢ والصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٠١.

الغموض والخلافات وكان حرياً بمجلس الوزراء إيراد تعاريف خاصة بها لتجنب الخلافات المستقبلية، ولكن التساؤل الأهم هو لماذا حظر القانون الدفع النقدي في بعض وليس جميع المعاملات التي تتجاوز قيمتها مبلغ ٥٠ ألف ريال؟ وهل أن الأسباب التي دعت إلى تبني هذا القانون والتي من أهمها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغسيل الأموال متوفرة في معاملات دون أخرى؟ لذلك برأينا أنه كان حرياً بالمشروع الاعتماد فقط على تحديد الحد المالي الأقصى المسموح في المعاملات المالية وتطبيقه على جميع المعاملات دون الحاجة لإيراد تعداد لها.

## المطلب الثاني

### الجهة المختصة بالرقابة على الالتزام بالحظر النقدي

#### والجزاء المترتب على مخالفته الحظر

لقد حدد المشروع القطري جهات معينة أوكل إليها مهمة الرقابة على تطبيق القانون ٢٠٢٢/٤ وحدد أنواع الجزاءات التي تترتب على مخالفته القيود الواردة في هذا القانون، سنتناولها فيما يلي.

## الفرع الأول

### الجهة المعنية بالرقابة على الالتزام بالحظر النقدي

أوكل القانون مهمة الرقابة على التزام المتعاملين بالحظر المفروض في قانون تنظيم النقد إلى السلطات المختصة التي منحها الحق في رفض تقديم الخدمة للأطراف في المعاملة إذا لم يقوموا بإثبات قيامهم بالدفع بأداة دفع بديلة للنقد وفقاً لأحكام هذا القانون، ووجود هذه الرقابة وصلاحيه الرفض يعززان من ضمان وضع القانون موضع التنفيذ الفعلي وخاصة إذا لاحظنا أن بعض المعاملات التي تخضع للحظر والتي نص عليها القرار ٢٠٢٢/١٠ تخضع للتسجيل في سجلات خاصة.

أما الفئة الثانية التي تقوم بالرقابة فهي "أصحاب المهن المساعدة" حيث ألزمتها المادة الرابعة من القانون "التحقق من الالتزام بحظر استعمال النقد في المعاملات،



وتضمنين المستندات المثبتة للدفع في العقود أو غيرها من المحررات"، ونتيجة لعدم استخدام مسمى "أصحاب المهن المساعدة" من قبل فقد عرفت المادة الأولى من القانون بأنها "كل مهني يساعد في صياغة العقود وغيرها من المحررات أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيلها أو توثيقها لدى السلطات المختصة"، وينحصر دور هذه الفئة بتقديم المساعدة الشكلية في صياغة العقود وهي لا تتبع إلى أي جهة رسمية ولا يشترط فيها كفاءات معينة وبرأينا أنه من المستغرب شمولهم بهذا الواجب الذي فرضه القانون، لذلك نرى أن تخضع هذه الفئة للتنظيم القانوني للتأكد من توفر الكفاءات المطلوبة فيها من جهة وتمكن القانون من الرقابة على أعمالها من جهة أخرى، ومن المرونة التي نجدها في هذا القانون أن مبلغ الحظر الذي اعتمده المشرع ليس مبلغاً ثابتاً وإنما يمكن تعديله بموجب قرار من مجلس الوزراء وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية من قانون تنظيم المعاملات، وخيراً فعل المشرع عندما منح صلاحية تعديل المبلغ لمجلس الوزراء مما ينم عن المرونة التي ينتهجها المشرع لموائمة التغيرات المالية والتضخم الذي قد يحدث وبدون الحاجة لإصدار قانون بالتعديل.

## الفرع الثاني

### جزاء مخالفة الحظر النقدي

عاقب المشرع كل من تعامل بالنقد خلافاً لأحكام قانون تنظيم النقد بعقوبة الغرامة التي لا تزيد على ٣٠٪ من قيمة المبلغ الذي دُفع نقداً مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد، وهنا جاء النص عاماً ليشمل جميع المتعاملين سواء كانوا من تجاراً أم مدنيين، بالنسبة للضابط الذي اعتمده المشرع لتحديد مبلغ الغرامة في برأينا أنه كان موفقاً في ذلك، ولكن يلاحظ أن المشرع حدد النسبة القصوى للغرامة دون تحديد للحد الأدنى سواء كان مبلغاً مقطوعاً أم نسبة مئوية ونرى أنه كان يفضل تحديد حد أدنى لها أسوة بالنهج الذي ينتهجه المشرع القطري عادة بتحديد حد أدنى وحد أعلى للعقوبة مما ينعكس إيجاباً

(١) المادة (٥) من قانون تنظيم النقد في المعاملات.

على استقرار المعاملات<sup>١</sup>، وبخاصة عند تطبيق المادة الخامسة التي تقضي بمضاعفة العقوبة في حال تعمد تجزئة قيمة المعاملة أو النص على قيمة أدنى من قيمتها الحقيقية، بغرض التهرب من الحظر الوارد في القانون<sup>٢</sup> وبالتالي فإن مضاعفة العقوبة هنا تجعل من الحد الأقصى لمبلغ الغرامة ألا يزيد على ٦٠٪ من قيمة المبلغ وبما أنه لا يوجد حد أدنى لمبلغ الغرامة هل يمكن الحكم بأقل من نسبة ٣٠٪ أم أنها ستصبح الحد الأدنى؟ سيؤدي هذا الوضع لخلق عدم وضوح في القانون يوصى بتلافيه بإعادة صياغة النص وإدراج حد أدنى لمبلغ الغرامة.

### المطلب الثالث

#### القواعد المتعلقة بالاحتفاظ بالفاتورة

بموجب قانون تنظيم النقد يجب على المحال التجارية الاحتفاظ بالفواتير والمستندات اللازمة ولكن النصوص التي أوردها القانون في هذا الشأن اعترافاً ببعض النقص والغموض سنبينه من خلال تحليل المواد المتعلقة بالاحتفاظ بالفاتورة.

### الفرع الأول

#### مدة الاحتفاظ بالفواتير

بالرغم من أن المشرع ألزم أصحاب المحال التجارية التي تتم فيها المعاملات الخاضعة لقانون تنظيم النقد، الاحتفاظ بالفواتير والمستندات اللازمة لذلك "محرراً بها أداة الدفع البديلة للنقد، وإتاحتها للسلطة المختصة عند الطلب"<sup>٣</sup>، ولكن المشرع لم يحدد المدة التي يجب على المحال التجارية الاحتفاظ بهذه الفواتير والمستندات مما يخلق نوعاً من

(١) راجع في هذا الشأن النهج الذي انتهجه المشرع المصري في تحديد حد أدنى وحد أعلى لمبلغ الغرامة في المادة (٧) من قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ والذي نشر في (العدد ١٥ مكرر (ب) من الجريدة الرسمية في ١٦ ابريل ٢٠١٩) الصفحات ٣-٨.

(٢) المادة (٣) من القانون ٢٠٢٢/٤.

الغموض في هذا الصدد وقد يثير بعض النزاعات المستقبلية، وبرأينا أنه في حال غياب النص في هذه الحالة يمكن الرجوع إلى القواعد العامة التي أوردها قانون التجارة القطري<sup>١</sup> بخصوص التجار والمدد التي أوجبها عليهم<sup>٢</sup> من أجل الاحتفاظ بالدفاتر التجارية وبالمراسلات، وبما أن الفواتير تندرج تحت قائمة المراسلات وليس تحت قائمة الدفاتر التجارية، وبالرجوع إلى المادة (٢٨) من قانون التجارة نجد أنها توجب على التاجر الاحتفاظ بالمراسلات والمستندات التي تتصل بأعمال تجارته لمدة خمس سنوات<sup>٣</sup>.

## الفرع الثاني

### الجزاء المترتب على عدم الاحتفاظ بالفواتير

لقد فرض قانون تنظيم النقد عقوبة على المحال التجارية في حال مخالفتها لقواعد الاحتفاظ الفواتير حيث نصت المادة السادسة منه على عقوبة الغرامة التي لا تزيد على مبلغ مليون ريال قطري مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، وكذلك الحال لم تحدد هذه المادة الحد الأدنى لمبلغ الغرامة مما يطرح التساؤل عن الصلاحية المتروكة في هذا الحالة للجهات المختصة بفرض العقوبة هنا و إلى أي حد يمكنها النزول عن مبلغ المليون ريال، ويلاحظ هنا تشدد المشرع في الجزاء المترتب على عدم الاحتفاظ بالفواتير مقارنة بالعقوبة التي أقرها على من يخالف الحظر المفروض بموجب هذا القانون والتي اعتمدها على أساس نسبة لا تزيد عن ٣٠٪ من قيمة المبلغ الذي دفع نقداً.

## المبحث الثاني

### استبدال الدفع النقدي بوسائل دفع بديلة:

- (١) قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ بإصدار قانون التجارة، تم نشره في العدد العاشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠٦ الصفحات ٢٨١-٥٠٥.
- (٢) بينما نجد أن مدة الاحتفاظ بالدفاتر التجارية هي عشر سنوات تبدأ من تاريخ إقفالها وفقاً للمادة (٢٨) من قانون التجارة القطري.

وفقاً لقانون تنظيم النقد لا يجوز اجراء الدفع النقدي في المعاملات التي حددها القانون إذا كانت قيمة المعاملة تتجاوز مبلغ ٥٠.٠٠٠ وأوجب المشرع إتمام هذه المعاملات بوسائل بديلة عرفها القانون، حيث سنتناول بداية التعريف القانوني للنقد وفقاً للمشرع القطري ومن ثم سنستعرض وسائل الدفع البديلة مع بيان مدى توافقها مع قانون تنظيم النقد القطري.

## المطلب الأول

### تعريف النقد وفقاً للقانون القطري:

لقد عرفت المادة الأولى من القانون ٢٠٢٢/٤ النقد على أنه "الأوراق والمسكوكات النقدية، وغيرها من الأدوات النقدية التي يُصدرها مصرف قطر المركزي، أو العملات الأجنبية المتداولة" وبالتالي فإن حظر تداول النقد وفقاً لهذا القانون لا يشمل فقط حظر العملة المحلية وإنما يمتد إلى حظر أية عملة أجنبية متداولة في الدولة، وبالمقارنة مع قانون مصرف قطر المركزي نجد أنه أورد تعريفاً مختلفاً للنقد حيث كان تعريفاً موسعاً بحيث يشمل النقد الرقمي وليس فقط الأوراق والمسكوكات حيث عرفت المادة الأولى منه النقد على أنه "الأوراق والمسكوكات النقدية والنقد الرقمي، وغيرها من الأدوات النقدية التي يصدر بها قرار من المصرف"، ووفقاً للقواعد العامة الأولوية في التطبيق للتعريف الذي ورد في قانون تنظيم النقد كونه القانون الخاص بهذا المجال ومن جهة أخرى فإنه من المنطقي ألا يمتد الحظر الوارد في القانون ٢٠٢٢/٤ إلى النقد الرقمي لانتهاء المبررات بخصوصه وكونه مرتبطاً باسم شخص معين وبالتالي يسهل تعقبه طالما أنه كان خاضعاً لرقابة المصرف المركزي.

(١) قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية. تم نشره في العدد ١٧ من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠، الصفحات ٩١-٣.

## المطلب الثاني وسائل الدفع البديلة

وقد عرفت المادة الأولى من هذا القانون هذه الوسائل على أنها "الأدوات المالية التي يتم استعمالها للدفع وتقوم مقام النقد وتحل محله في المعاملات، من خلال المرور عبر النظام المصرفي، مثل الشيكات والتحويلات والبطاقات المصرفية وغيرها من المنتجات والخدمات المصرفية"، وبالرغم من أن المشرع أورد أمثلة على هذه الوسائل البديلة للنقد إلا أن العامل المشترك بينها جميعاً هو ارتباطها بالنظام المصرفي مما يطرح التساؤل بخصوص وسائل الدفع البديلة التي لا ترتبط بالنظام المصرفي هل تعد بديلاً مقبولاً؟ سنتناول في هذا المطلب شرحاً لبعض وسائل الدفع البديلة للنقد موزعة بين وسائل مرتبطة بالنظام المصرفي وتلك التي لا ترتبط بالنظام المصرفي ومن ثم نتطرق للفوائد العملية التي تنتج عن استخدام الوسائل البديلة.

### الفرع الأول

#### وسائل الدفع المصرفية

تشمل وسائل الدفع المصرفية كل وسيلة تكون مرتبطة بمصرف مثل البطاقات المصرفية والشيكات والتحويلات التي تتم من خلال المصرف، ووفقاً لقانون تنظيم النقد فقد تم اعتماد هذه الوسائل لتكون بديلاً عن استخدام النقد وبالتالي فإن إجراء عملية الدفع من خلال المرور بالنظام المصرفي شرط يجب توفره "من أجل قبول وسيلة الدفع كوسيلة بديلة عن استخدام النقد. والسؤال الذي يثار هنا ماذا عن وسائل الدفع الأخرى والتي لا ترتبط بنظام مصرفي معين والتي يمكن أن نسميها وسائل الدفع الرقمية غير المصرفية، هل سيتم قبولها لغايات تطبيق هذه القانون؟ قبل الإجابة على هذا التساؤل سنستعرض بعض وسائل الدفع الرقمية غير المصرفية فيما يلي.

### الفرع الثاني

#### وسائل الدفع الرقمية أو الإلكترونية (غير المصرفية)

التطور التكنولوجي المتسارع في القرن الواحد والعشرين أدى إلى ابتكار وسائل رقمية للدفع لم تكن معروفة من قبل وبعض هذه الوسائل تصدر عن جهات رسمية معتمدة كمؤسسات مالية معترف بها والتي تزاوّل بعض الأعمال المصرفية وأعمال التأمين وإعادة التأمين والاستثمار والتمويل والصرافة، وغيرها من الأعمال والخدمات والأنشطة المالية، ولكن بالمقابل يوجد وسائل دفع رقمية لا يعلم مصدر الجهة التي تتولى إصدارها وبالتالي فإن ممارسة الرقابة عليها تشكل تحدياً كبيراً للحكومات وخاصة في موضوع مكافحة الجريمة المنظمة والارهاب. وفيما يلي سنستعرض أكثر هذه الوسائل انتشاراً.

النقود الإلكترونية (Electronic Money) أو العملة الرقمية (Digital currency) وقد عرفها البعض بأنها "قيمه نقديه مدفوعة مسبقاً مخزونه على إحدى الوسيّلتين الإلكترونيتين البطاقة البلاستيكية (الذكية) ومحفظة النقود الافتراضية، وتجد قبولاً عاماً من مستخدميها"<sup>١</sup> ولا يتطلب استخدامها من أجل تسوية المعاملات المالية وجود حساب مصرفي ويلتزم المصدر برد قيمتها عند الطلب، وليس بالضرورة صدور هذه النقود من المصرف المركزي للدولة وإنما قد يتم إصدارها من قبل مؤسسات مالية، مما يؤدي إلى اضعاف قدرة المصرف المركزي على الإدارة والتحكم في الرقابة على السياسة النقدية والمعاملات التي تستخدم فيها هذه العملات،<sup>٢</sup> وقد يتم إصدار العملة الرقمية على شكل بطاقات مسبقة الدفع أو على شكل برمجيات خاصة،<sup>٣</sup> وتعد العملة المشفرة

(١) المادة الأولى من قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية.

(٢) شريف محمد غنام، "محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية" (دار النهضة العربية | مصر | ٢٠٠٣) ص ١٢.

(٣) للمزيد حول مفهوم وخصائص وعيوب استخدام النقود الذكية، راجع (ط.د. سلاي بوبكر) "فعالية السياسة النقدية في ظل النقود الإلكترونية - دراسة تحليلية" | (مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (١٢) | العدد (٠٣) | (٢٠٢٠)، | الصفحات ٤٩٧-٥١١).

(٤) العشي وليد ومدياني محمد، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(Cryptocurrency) نوعاً من أنواع العملة الرقمية وهي عملة افتراضية يتم إصدارها من قبل المنصات الرقمية كوسيلة للتبادل والتخزين والنقل الإلكتروني وعادة لا ترتبط بحكومة بلد معين وغير ممثلة بعملة فعلية<sup>٢</sup> ومثالها البتكوين (Bitcoin) ولا يكون لمثل هذه العملات قيمة شرعية، وإنما تستمد قيمتها بقدر ما يرغب الناس بدفعه في السوق مما يجعل قيمتها غير ثابتة وتتقلب تقلبات كبيرة<sup>٣</sup>.

من مزايا النقود الإلكترونية الحفاظ على خصوصية المستخدمين والسهولة في التعاملات المالية وخاصة في التجارة الإلكترونية وعادة تستخدم في المعاملات منخفضة القيمة، وبرأينا أنه في حالة خضوع العملة الرقمية لرقابة المصرف المركزي سواء من حيث إصدارها أو من حيث طرق تداولها فإن ذلك يمكنها من لعب ذات الدور الذي يقوم به النقد بل وقد تلعب دوراً أكبر في حال كانت السجلات الخاصة بها تحتفظ باسم المالك وبطريقة وصولها لمالكه مما يقربها في هذه الخصيصة من المعاملات المصرفية، ولكن العملات الرقمية بوضعها الحالي غير خاضعة لأي رقابة رسمية وبالتالي فهي وسيلة مفضلة في المعاملات غير الشرعية وبالتالي برأينا أنها لا تحقق الأغراض المرجوة من القانون ٢٠٢٢/٤.

(١) العملات الرقمية هي ملفات كمبيوتر لا يمكن نسخها ولا استخدامها مرتين حيث يقوم المالك بنسخ برامج معينة على جهاز الكمبيوتر خاصته من أجل فتح محفظة خاصة بالنقود الرقمية التي يملكها ولكنها غير مدعومة بأية أصول ويمكن بيعها وشراؤها باستخدام النقود التقليدية. لمزيد من التفاصيل حول هذه العملات وحكمها وفقاً للشرعية الإسلامية، انظر

Gapur Oziev & Magomet Yandiev, "Cryptocurrency From A Shari'ah Perspective, Al-Shajarah" | Vol. (23) | Issue 2 | 2018 | Journal of the=International Institute of Islamic Thought & Civilization | pp315-337, p 329.

(٢) لبنى أحمد موسى محمد، "دور الدولة في تنظيم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" | المجلد (٦) | العدد (٢٩) | 2022 | مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية الصفحات ٨٠-٩٩، ص ٨٦.

(٣) وفقاً للبنك الاحتياطي في أستراليا

<https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/cryptocurrencies.html> (آخر وصول ٢٠٢٣/٣/١٣)

بالنسبة للنقود الذكية (Smart Money) فهي تضم خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل اسمه وعنوانه ومصدرها وأسلوب الصرف وبشكل عام تبين حياة العميل المصرفية، "كما تعد هذه البطاقة الجديدة من البطاقات التي يختار العميل طريقة التعامل بها سواء والشرائح Chips كان التعامل انتماني أو دفع فوري، ويتم تصنيعها من لدائن معالجة بكثافة من السيلكون المكثف ومن وحدات فائقة القدرة التي يمكن من خلالها تسجيل جميع المعاملات الخاصة بالبطاقة"،<sup>١</sup> وبذلك فهي برأينا يمكن للمشرع اعتمادها كوسيلة دفع بديلة لأنها تساعد في التعرف على شخصية المتعاملين مما يحقق أهداف القانون ٢٠٢٢/٤.

كذلك من وسائل الدفع المنتشرة بشكل كبير هي الدفع من خلال الهاتف المحمول (Mobile App) (m-payments) والتي تستخدم للإشارة إلى عدد من وسائل الدفع التي يجمع بينها استخدام الهاتف المحمول<sup>٢</sup>، مما يجعلها الوسيلة المفضلة لدى الأشخاص هو انتشار الإنترنت فيها والتصميم الذي صممت به للعمل على توفير السرعة والحماية والأمان والحفاظ على شخصية سرية لمالكها<sup>٣</sup>، وتم اعتمادها في قطر من قبل وزارة الداخلية في عام ٢٠٢١ عبر تطبيق مطراش<sup>٤</sup> وذلك لاستخدامها في المعاملات التابعة للوزارة وتمكين الأفراد من الوصول لنسخ رقمية من المستندات والوثائق الشخصية<sup>٥</sup>، وتعد المحافظ الإلكترونية الوسيلة الأكثر تفضيلاً للمتعاملين

(١) ط.د.سلالي بوبكر، المرجع السابق، ص ٥٠٢.

(2) Jakub Gorka, | "Transforming Payment Systems in Europe" | 2016 | Palgrave Macmillan, Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions | Poland | p 214.

(3) Bakhtiari, Shaghayegh et al, | "MobiCash: A new Anonymous Mobile Payment System Implemented by Elliptic curve Cryptography", | 2009 | World Congress on Computer Science and Information Engineering | DOI 10.1109/CSIE.2009.939, p 289.

(٤) موقع حكومة قطر الإلكترونية

<https://hukoomi.gov.qa/ar/news/moi-launches-e-wallet-service-on-metrash2-mob-application>

(آخر وصول ٢٠٢٣/٠٣/١٧).



في عدد من الدول حيث أجريت دراسة إحصائية في بولندا خلصت إلى أن ٨٠٪ من المتعاملين يفضلونها على غيرها من وسائل الدفع بما فيها بطاقات الائتمان مثل محفظة أبل باي (Apple Pay) ومحفظة جوجل باي (Google Pay) حيث زادت شعبيتها بعد انتشار كوفيد-١٩ (COVID-19)<sup>١</sup>، وتعد من صورها المحافظ الرقمية التي تدعم التجارة الإلكترونية والتي تمثل نسخة محوسبة من المحافظ التقليدية التي قد يحوزها الشخص في جيبه<sup>٢</sup>، إلا أن بعض الأفراد لديهم مخاوف من استخدام المحافظ الإلكترونية مثل الخوف من إجراء معاملة مالية خاطئة وفترة استرداد الأموال، وأيضاً من الناحية التقنية مخاوف من عدم وجود تغطية جيدة للهاتف المحمول<sup>٣</sup>، وتنتشر المحافظ الإلكترونية في البنوك العاملة في دولة قطر ويتم ربطها بالحساب المصرفي للعميل حيث يتم تحويل وإعادة تحويل النقود من الحساب المصرفي إليها وبالعكس وتمتاز بالسهولة والأمان في إتمام المعاملات<sup>٤</sup>، وقد نظم المصرف المركزي القطري "نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال"<sup>٥</sup> وقد شارك في هذا النظام مجموعة من البنوك ومزودي الخدمة المرخصين بحيث يتم تسجيل محفظة واحدة لكل رقم جوال ومما يجعل هذه الوسيلة آمنة لجميع الأطراف حيث حدد المصرف المركزي متطلبات معينة للحصول عليها وأهمها اثبات للهوية الشخصية للعميل ورقم جوال مفعّل من إحدى شركات الاتصالات القطرية<sup>٥</sup>، بالنسبة لمزايا المحافظ الإلكترونية فهي تمتاز كغيرها من وسائل الدفع الرقمية بالسهولة في الاستعمال والأمان والخصوصية وتتسم بالطابع الدولي حيث يمكن إجراء عملية الدفع أو التحويل الفورية العابرة للحدود بسرعة وبأمان مما يقلل الاعتماد على

---

(1) Oskar Szumski, "Comparative analyses of digital payment methods from the pre and post COVID-19 perspective", | Volume 207 | = 2022 | Procedia Computer Science | pp 4660–4669, p. 4662.

(DOI: [10.1016/j.procs.2022.09.530](https://doi.org/10.1016/j.procs.2022.09.530))

(2) Karim Alaaeldin Ahmed Fouad & Alaa Tarek Erakat, ibid, p 205. (DOI:<https://doi.org/10.26389/AJSRP.R150421>)

(3) Karim Alaaeldin Ahmed Fouad & Alaa Tarek Erakat, ibid, p 205.

(4) <https://www.qib.com.qa/ar/mpay-digital-wallet/>

(آخر وصول ٢٠٢٣/٣/١٣).

(٥) ومن البنوك القطرية المشتركة بهذه الخدمة بنك قطر الوطني وبنك الدوحة وبنك دخان وغيرهم من البنوك العاملة في دولة قطر.

<http://www.qcb.gov.qa/Arabic/FinancialStability/PaymentSystems/Pages/QMP.aspx>. (آخر وصول ٢٠٢٣/٣/١٣)

النقود الورقية، وبالنسبة لتطبيق القانون ٢٠٢٢/٤ فلا يوجد مشكلة بالنسبة للمحافظ الإلكترونية.

يوجد أيضاً نوع من البطاقات الائتمانية يسمى "بطاقة ائتمان المتجر" ومثالها في قطر بطاقة (GETIT Mart's Store Credit Cards) وهي بطاقات يصدرها المتجر وتخول صاحبها الشراء من المتجر المصدر أو من مجموعة محددة من المتاجر وهي غير مرتبطة بأي حساب ومصرفي وعادة يكون الحد القيمي لها قليل نسبياً وهي شبيهة بالبطاقات مسبقة الدفع، وبرأينا أن هذه البطاقات تشبه بطاقات الهدايا (Gift Card) حيث يقوم العميل بشرائها مسبقاً وتستخدم من أجل الدفع للمعاملات التي تتم في المتجر المصدر لها وبذلك نرى أنها لا ترقى لتكون وسيلة دفع بشكل عام وعدم ارتباطها بالبنك سيجعل من الصعب اعتمادها كوسيلة دفع مقبولة وفقاً للقانون ٢٠٢٢/٤.

وبعد عرض بعض وسائل الدفع الالكترونية يثار التساؤل عن مدى قبول الوسائل غير المصرفية كوسيلة بديلة للدفع وفقاً لقانون تنظيم النقد، وللإجابة على هذا التساؤل يجب الرجوع بداية إلى تعريف أداة الدفع البديلة وفقاً لهذا القانون حيث نجد أن القانون بالرغم من الاتجاه الموسع الذي انتهجه في بداية التعريف وعرفها على أنها الأداة التي تقوم مقام النقد وتحل محله في المعاملات الا أنه اشترط أن تمر هذه الأداة من خلال النظام المصرفي وبذلك برأينا سيتم استبعاد تلك البدائل التي لا تستوفي هذا الشرط مثل العملات المشفرة وبخاصة أن مثل هذه الأداة لا تحقق أهداف القانون في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من الأهداف التي دفعت المشرع لإصدار القانون.

### المطلب الثالث

## فوائد التحول من الدفع النقدي إلى وسائل الدفع الرقمية البديلة والعوامل التي تساهم في نجاحه

(آخر وصول ٢٠٢٣/٣/١٣). <https://getit.qa/collections/store-credit-cards> (1)

إن استبدال استخدام النقود في التعاملات المالية بوسائل دفع الكترونية يحقق الكثير من الفوائد والنقاط الايجابية من ضمنها توفير الوقت وتقليل التكاليف المالية بالإضافة إلى السرعة في المعاملات، كما أن الصفة الدولية التي يتسم بها تجعل منه وسيلة مقبولة من جميع الدول<sup>١</sup> مما يجعل هذه الوسائل الالكترونية بديلاً جيداً للنقود الورقية ويعزز من تطبيق قانون حظر النقد، وفيما يلي سنتناول أهم الفوائد الناتجة عن استبدال الدفع النقدي بالوسائل الرقمية البديلة وتليها بيان مجموعة من العوامل التي تسهم في انجاح هذا الحظر.

## الفرع الأول

### فوائد استبدال النقد بالوسائل الرقمية للدفع

إن من أحد أهم الفوائد التي ستنعكس ايجابياً على المجتمع لدى تطبيق قانون حظر النقد هي تحقيق الشفافية والتحكم بضمان شرعية المعاملات والتصدي للجريمة المنظمة وجرائم غسل الأموال (التي تهدف إلى اضافة صفة المشرعية على الأموال المتحصلة عن أعمال إجرامية أو إرهابية مثل تجارة المخدرات والاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم)، حيث إن استخدام النقد في مثل هذه الحالات مفضل لدى المجرمين<sup>٢</sup> وذلك لصعوبة تعقب هذه الدفعات والتحقق من مشروعيتها مصدرها، وبالتالي فإن وسائل الدفع البديلة التي اعتمدها المشرع القطري والتي تطلب ارتباطها بمصرف تتيح للدولة تعقب المدفوعات والتحقق من مشروعيتها ومن مصدرها مما يجعلها وسيلة غير محبذة لدى المنظمات الإجرامية وبذلك يعد تبني وسائل الدفع الرقمية آلية لقيام الدولة بالرقابة على المعاملات المالية.

كذلك من الفوائد التي تتحصل في حال استبدال النقد بالوسائل الإلكترونية البديلة هي تقليل التكاليف المالية للحكومة من عدة نواح، فمن جهة فإن انخفاض معدلات الجريمة يساهم في تقليل تكاليف العدالة الجنائية ومن جهة أخرى فإن وسائل الدفع البديلة توفر

---

(١) رايح حمدي باشا ووهيبة عبدالرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ١٥ العدد ٤ (٢٠١١)، ١٥٩-١٨٤، ص ١٧٠.

على الدولة مصروفات يتم استهلاكها نتيجة استخدام الدفع النقدي الذي يكلف للدولة مبالغ كبيرة سواء في طباعة النقود أو توزيعها أو حفظها واستبدالها عند اهترائها، كذلك يساهم الدفع غير النقدي في زيادة إيرادات الشركات وتوفير التكاليف المتعلقة بمعالجة المدفوعات الواردة، فوفقاً لدراسة أعدتها حكومة دبي الرقمية في تقرير "إطار عمل الدفع غير النقدي" فإن الدفعات غير النقدية ستزيد من إيرادات الشركات بقيمة ١.٥ مليار سنوياً وستحقق زيادة في إيرادات المدينة بمقدار ٢.٢ مليار دولار وزيادة قيمة الناتج المحلي بنسبة ٣.١٪<sup>٢</sup>.

بالإضافة إلى ما سبق، استخدام وسائل الدفع الرقمية ستحقق فوائد متمثلة بالسهولة والسرعة في إجراء المعاملات<sup>٣</sup>، ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة، فوفقاً لتوصيات الأمم المتحدة فإنه من الأمور الحيوية طرح إطار لتكثيف السداد غير النقدي يساهم في خفض تكاليف المعاملات مما يحقق أهداف التنمية المستدامة<sup>٤</sup>.

- (1) J. Kippers et al, | (An Empirical Study of Cash Payments, | Vol. (57) | nr. 4, |2003) | Statistica Neerlandica | pp. 484–508, p 505.  
(٢) حكومة دبي الرقمية

<https://www.digitaldubai.ae/ar/knowledge-hub/publications/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A>

(آخر دخول ٢٤/٠٧/٢٠٢٣).

- (3) Kasuba Sirisha, | “Digital India-cash to cashless economy A Study Of Consumer’s Perception”, | Volume (12), | Issue (7), |2021 | Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry (TOJQI) | pp. 11290 – 11291, p. 11289.

(٤) هذه التوصيات تم تقديمها من قبل فيجاي مودي، أستاذ الهندسة الميكانيكية بجامعة كولومبيا في نيويورك. وهرنان بدرو فيغيرويا عالم وباحث مساعد في جامعة كولومبيا للأمم المتحدة تحت عنوان "هدف التنمية المستدامة بالنسبة لطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20345> آخر وصول ٢٤/٧/٢٠٢٣).

## الفرع الثاني

### عوامل نجاح الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية

إن فوائد الاعتماد على وسائل الدفع غير النقدية كثيرة ومتنوعة ولكن بالمقابل يجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية المحافظة على الخصوصية وضمان أمن المعلومات وحمايتها من القرصنة وغيرها من التحديات القانونية حيث أن وسائل الدفع البديلة وخاصة تلك التي تمر من خلال النظام المصرفي تتطلب من الشخص الادلاء بمعلومات شخصية وحساسة قد تستخدم ضد مصلحته في حال إساءة استخدامها. وبالتالي فإن من العوامل التي تساهم في نجاح التحول من الدفع النقدي إلى وسائل الدفع الإلكترونية البديلة وجود بنية تحتية قوية من انترنت وانتشار للخدمات التي تتحول الة المعاملات الرقمية، وكذلك فإن ووجود ثقة لدى المتعاملين بالدفع الإلكتروني وازدياد الثقة بالحكومات وما توفره من درجة عالية من الأمان لمواجهة مخاطر التعاملات الإلكترونية من القرصنة وسرقة المعلومات وغيرها يعزز من تحول المستخدمين على عاتقها تهيئة بيئة تعمل على تعزيز ثقة المستهلك من خلال توفير الأمن والحد من عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، وذلك بهدف دعم العقلية التي تفضل المدفوعات غير النقدية.

وأخيرا إن من العوامل التي تساهم إيجابا في إلى وسائل الدفع الرقمية، وبالتالي فإن الأطراف المعنية بمنظومة المدفوعات الرقمية يقع

دعم وسائل الدفع الإلكترونية أن يتم اللجوء إلى إصدار النقود الإلكترونية من قبل الدولة أو جهات خاضعة لرقابتها ويعد فتح حسابات مصرفية لجميع الأشخاص في الدولة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين وربطها بالرقم القومي للأفراد أو برقم البطاقة الضريبية بالنسبة للأشخاص الاعتبارية. وفي سبيل تحقيق ذلك يجب اتباع سياسات تشجع الأفراد على إيداع أموالهم في المصارف“ ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يتم تأهيل العاملين في هذه القطاع وتدريبهم على التعامل مع هذا النوع من وسائل الدفع وبالطبع يجب

(١) وفقاً للتقرير المذكور أعلاه لحكومة دبي الرقمية، مرجع سابق.

أن يتم ذلك دون المساس بالمحافظة على سرية البيانات المالية والبيانات الشخصية للأفراد<sup>١</sup>.

## الخاتمة

تناولنا في هذا البحث تحليل قانون تنظيم النقد القطري الذي صدر بهدف تعزيز جهود الدولة في مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال والذي حظر استخدام الدفع النقدي لبعض المعاملات التي تتجاوز قيمتها مبلغ ٥٠.٠٠٠، ولدى تحليل هذا القانون خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نستعرض أهمها:

## النتائج

١. يشمل الحظر المنصوص عليه في القانون ٢٠٢٢/٤ كلا من المعاملات المالية التجارية والمدنية.
٢. يتبين من خلال تعريف "النقد" وفقاً للقانون ٢٠٢٢/٤ أنه حظر استخدام الأوراق والمسكوكات الورقية ولكنه لم يحظر استخدام النقد الرقمي المعتمد رسمياً وفقاً لقانون مصرف قطر المركزي.
٣. إن الحظر النقدي يشمل بالإضافة إلى الريال القطري أي عملة أجنبية يسمح بتداولها في قطر منعا للتحايل على هذا الحظر.
٤. إن تخويل مجلس الوزراء صلاحية تعديل مبلغ الحظر ينم عن المرونة التي ينتهجها المشرع ورغبته بجعل القانون مسائراً لأي تطورات في هذا المجال.
٥. لم يوضح القرار ٢٠٢٢/١٠ الأساس الذي اعتمده في إيراد هذه المعاملات دون غيرها بالإضافة إلى أنه غفل عن إيراد تعاريف لهذه المعاملات مما سيتسبب بخلق نوع من الغموض أثناء تطبيق القانون.

(١) ناصف جرجس عبد الملك وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

٦. إن المعاملات التي يشملها الحظر وفقاً لما ورد في قرار مجلس الوزراء ٢٠٢٢/١٠ شملت كلا من الوسائط البحرية والمركبات دون أية إشارة إلى تلك المتعلقة بالنقل الجوي ومن غير الواضح لماذا تم استبعاد الأخيرة من الحظر.
٧. إن التعداد الوارد في كل من البندين الرابع والخامس من قرار مجلس الوزراء ٢٠٢٢/١٠ ورد على سبيل الحصر وبالتالي فإن الحظر لا يشمل بعض أنواع المعاملات المتعلقة بالحيوانات والطيور أو بالمعادن الثمينة.
٨. لقد ألزم القانون ٢٠٢٢/٤ المحال التجارية المحافظة على الفواتير والمستندات عاقب من يخالف ذلك بغرامة لا تزيد على مليون ريال ولكنه لم يبين ما هي المدة اللازمة للاحتفاظ بتلك الفواتير مما سيشكل غموضاً في هذا الصدد.
٩. حصر المشرع وسائل الدفع البديلة بتلك التي تمر عبر النظام المصرفي بالرغم من وجود وسائل دفع بديلة للنقد مشروعة ومتداولة في قطر ولكنها لن تكون متوافقة مع القانون ٢٠٢٢/٤ وبالتالي سيتم رفضها.
١٠. بالنسبة لنظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال بالرغم من أنه غير صادر بشكل مباشر من قبل المصرف إلا أنه يمر من خلال النظام المصرفي وبالتالي برأينا فإنه يعد من الوسائل البديلة للنقد المقبولة في قانون تنظيم النقد.

#### التوصيات

فيما يلي بعض التوصيات لتفادي الثغرات في قانون تنظيم النقد القطري:

١. إن القانون ٢٠٢٢/٤ يحظر الدفع النقدي في بعض المعاملات المالية التي تتجاوز قيمتها ٥٠.٠٠٠ ولكننا نوصي بأن يتخلى المشرع عن تخصيص معاملات معينة بهذا الحظر وأن يعتمد فقط على تحديد الحد النقدي الأقصى المسموح به في كافة المعاملات المالية حيث أن مبررات الحظر وأهمها مكافحة غسل الأموال والإرهاب لا تقتصر على معاملات مالية بعينها.

٢. بخصوص تطبيق البند الثالث من القرار ٢٠٢٢/١٠ نرى أن المشرع القطري قد قصر اصطلاح الوسائط البحرية بتلك التي تقل حمولتها عن ٢٠٠ طن مما يخرج الوسائط التي تتجاوز هذا الوزن من تطبيق الحظر لذلك نقترح أن يتم تعديل هذا القرار وادراج تعريف أكثر شمولاً للوسائط البحرية لتشمل "كل مركبة عائمة تعمل في الملاحة البحرية أو الرياضة، أو تكون معدة لذلك" بغض النظر عن وزنها.
٣. ان تعريف وسائل الدفع البديلة للنقد وفقاً للقانون ٢٠٢٢/٤ حصرها بتلك التي تمر من خلال المصرف ونرى أن يتوسع المشرع في تعريفها لتشمل وسائل دفع أخرى قد لا تكون مرتبطة بالمصرف ولكنها موثوقة ويتم تداولها بشكل مشروع في الدولة ومعتمدة من قبل المصرف المركزي مثل النقود الذكية وغيرها من الوسائل التي تحقق أغراض القانون في التعرف على شخصية المتعاملين بهدف مكافحة الجرائم.
٤. لقد ذكر القانون ٢٠٢٢/٤ أصحاب المهن المساعدة وألزمهم بالرقابة على تطبيق القانون ونوصي أن يقوم القانون بتنظيم هذه الفئة من أجل التمكن من الرقابة على أعمالها.
٥. نوصي بأن يتم تعديل النص الحالي للمادتين الخامسة والسادسة اللتين نصتا على تحديد للحد الأقصى لمبلغ الغرامة دون الحد الأدنى بحيث يتبنى التعديل تحديداً لكلا الحدين" وذلك لتعزيز الوضوح واستقرار المعاملات، بحيث يكون تبني حداً أدنى لمبلغ الغرامة معياراً يحول دون فرض غرامات ضئيلة لا تحقق الأهداف المرجوة من القانون.
٦. إن الوعي لدى المتعاملين يساعد في التطبيق الفعال لهذا القانون. لذلك نوصي أن يتم اتخاذ خطوات عملية بهذا الخصوص لنشر الوعي بوسائل الدفع البديلة لدى أفراد المجتمع.
٧. إن ازدياد مستوى الثقة التكنولوجية لدى الأفراد يعد عاملاً مهماً في استخدام التكنولوجيا كوسيلة من وسائل الدفع البديلة خاصة أنها تساعد في الحفاظ على السرية الشخصية، لذلك نوصي بعقد ورشات علمية تساعد الموظفين والأفراد على استخدام التكنولوجيا في العمليات المالية وتوعيتهم ضد المخاطر التي قد تواجههم مثل القرصنة وجرائم المعلومات.



٨. وأخيراً نوصي أن يقوم المصرف المركزي القطري باعتماد عملة رقمية تكون مرتبطة بمحافظ الكترونية منظمة من قبل الدولة ومرتبطة بالهوية الوطنية الرقمية للأفراد.

**The Author declare That there is no conflict of interest**

## **المصادر**

### **المراجع العربية**

١. بوبكر، سلاحي، فعالية السياسة النقدية في ظل النقود الإلكترونية - دراسة تحليلية، (مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد (١٢)، العدد (٠٣)، (٢٠٢٠) .
٢. سعدون، كنزة، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر، (كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، (٢٠١٧).
٣. عبد الملك، ناصف جرجس وآخرون، استخدام التداول الإلكتروني في المعاملات النقدية كآلية لإحكام الرقابة لتحقيق التنمية المستدامة، (مجلة العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس، المجلد (٤٩)، العدد (١)، (٢٠٢٠).
٤. العشي، وليد ومديانى، محمد، واقع استخدام النقود الإلكترونية في الجزائر، (مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد (٤) العدد (٣)، (٢٠١٨).
٥. غنام، شريف، محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، (دار النهضة العربية، مصر، (٢٠٠٣).
٦. محمد موسى محمد، لبنى، دور الدولة في تنظيم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المؤسسة العربية ونشر الأبحاث(AISRP) ، المجلد (٦) العدد (٢٩)، (٢٠٢٢).

### **المراجع الأجنبية**

1. Abderrahim L & Beldjilali F, The reality of financial inclusion in the Arab countries and the role of financial

- technology in promoting it -country experiences, (Journal of Research in Finance and Accounting, (Vol 07, /n°01|2022).
2. Bakhtiari, Shaghayegh et al, MobiCash: A new Anonymos Mobile Payment System Implemented by Elliptic curve Cryptography, (World Congress on Computer Science and Information Engineering|2009).
  3. Daniel Futej & Cyril Hric, New cash payment rules in the Slovak Republic, (International Financial Law Review; Jun |2013).
  4. Schneider, Friedrich, Restricting or Abolishing Cash: An Effective Instrument for Fighting the Shadow Economy, Crime and Terrorism?, a conference paper (International Cash Conference 2017 - War on Cash: Is there a Future for Cash? 25 – 27 April 2017, Island of Mainau, Germany),
  5. Oziev, Gapur & Yandiev, Magomet, CRYPTOCURRENCY FROM A SHARI'AH PERSPECTIVE, Al-Shajarah: (Journal of the International Institute of Islamic Thought & Civilization, Vol. 23 Issue 2, |2018).
  6. J. Kippers et al, An Empirical Study of Cash Payments, (Statistica Neerlandica, Vol. 57, nr. 4,|2003).
  7. Gorka, Jakub, Transforming Payment Systems in Europe, (Palgrave Macmillan, Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions, Poland | 2016).
  8. Alaaeldin Ahmed Fouad, Karim & Erakat, Alaa Tarek, Assessing resistance to accept electronic wallets in Egypt, (Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, Volume (5), Issue (18)| 2021).
  9. Sirisha, Kasuba, Digital India-cash to cashless economy A Study Of Consumer's Perception, (Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry (TOJQI), Volume (12), Issue (7)|2021).

10. Passas. Nikos, Report on the debate regarding EU cash payment limitations, (Journal of Financial Crime, Vol. (25) Issue (1)| 2018).
11. Szumski. Oskar, Comparative analyses of digital payment methods from the pre and post COVID-19 perspective, (Procedia Computer Science 207|2022).
12. Végső. Tamás– Ágnes Belházyné Illés – Anikó Bódi-Schubert, Cash Or Card- An Explorative Analysis of Consumers, (Payment Behaviour in Hungary, Public Finance Quarterly, Volume (4)| 2018).

#### القوانين والقرارات

١. قانون الرقابة على المعادن الثمينة وفحصها ودمغها رقم (٤) سنة (١٩٧٨) (قطر).
٢. القانون المدني رقم (٢٢) سنة (٢٠٠٤) (قطر).
٣. قانون إيجار العقارات رقم (٤) سنة (٢٠٠٨) (قطر).
٤. قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية رقم (١٢) سنة (٢٠١٢) (قطر).
٥. قانون نظام التسجيل العقاري رقم (١٤) سنة (١٩٦٤) (قطر).
٦. قانون الوسائط البحرية رقم (٨) سنة (٢٠١٦) (قطر).
٧. قانون التجارة رقم (27) سنة (2006) (قطر).
٨. قانون المرور رقم (١٩) سنة (٢٠٠٧) (قطر).
٩. قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٠١) سنة (٢٠٢٠) بإصدار قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (قطر).
١٠. قرار وزير الداخلية رقم (٦) سنة (٢٠١٠) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٩) سنة (٢٠٠٧).
١١. قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم (١٨) سنة (٢٠١٩) (مصر).
١٢. Act No 394/2012 on restrictions on cash payments, (The Slovak Republic)

المواقع الالكترونية:

- <https://www.imf.org/~media/Files/Publications/PP/2018/pp101118-bali-fintech-agenda-standalone.ashx?la=en>
- <http://www.qcb.gov.qa/Arabic/FinancialStability/PaymentSystems/Pages/QMP.aspx>
- <https://getit.qa/collections/store-credit-cards>
- <https://hukoomi.gov.qa/ar/news/moi-launches-e-wallet-service-on-metrash2-mob-application>
- <https://www.qib.com.qa/ar/mpay-digital-wallet>
- <https://www.qna.org.qa/ar-QA/News%20Area/News/2022-06/15/0077-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1>
- <https://www.almeezan.qa/ClarificationsNoteDetails.aspx?id=17928&language=ar>
- <https://www.econstor.eu/handle/10419/162914>
- <https://cassentials.org/the-european-commission-is-considering-cash-payment-limitations-again/>

- <https://mot.gov.qa/ar/news-events/news/ministry-opens-maritime-vessel-registration-office-doha-port>
- <https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/cryptocurrencies.html>
- <https://www.worldbank.org/en/topic/paymentsystems/emittances>
- <chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.moci.gov.qa/wp-content/uploads/2021/04/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A3%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9AR2-20201118-.pdf>

